الفصل الثاني

النضال في المستعمرات الإفريقية

تمهيد:

تعرضت إفريقيا لأبشع أنواع الاستغلال من القوى الاستعمارية، و لم يشهد تاريخ البشرية عجرفة عنصرية من أولئك المغامرين الذين جابوا بقاع الأرض ابتغاء استعباد الآخرين وإذلالهم، في القارة الإفريقية، ولا يهم إن كان موضوع الإخضاع يتمثل في الأرض أو الموارد البشرية، فأي شيء تتحدد قيمته وفق ما يعود به من مقابل نقدي، حتى ولو كان إنسانا فقد يصبح سلعة. في عرف هؤلاء بدءا من غزوات اسكندر المقدوني ومرورا بالتتار والصليبيين، ثم الأوروبيين، كما يشهد عالم اليوم أحادية مطلقة تقودها أمريكا دون حسيب أو رقيب، ودون مراعاة للأعراف والقوانين الدولية التي باتت مستباحة في هذا العالم اليتيم.

وإذا كانت غزوات البيض المسابقة تقوم في أغلبها على نزوات ونزاعات عدد من المغامرين الذين امتلكوا فجأة سلطة القرار، وإذا كانت الفترات التي شملتها هذه الغزوات قصيرة نسبيا، فإن ظاهرة استرقاق الجنس **الأود** جاءت بشكل منظم أسهم فيه الرأسماليون والحكومات وحتى الكنيسة باركتها.[1]

وقد بدأت هذه الحركة الاستعمارية في القرن الخامس عشر ولا تزال للأسف الشديد مستمرة بشكل واضح في بعض أجزاء القارة الإفريقية إلى يومنا هذا. وفي خضم هذا الحقد العنصري والجشع الاستعماري شاعت في مختلف الأوساط السياسية والاقتصادية والعلمية والدينية لدى الغرب

---

(1) علي المنتصر فرفر، إفريقيا، ط2، سنة 1988، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا.

أفكار ورؤى، واتجاهات متحيزة عمياء تستهدف تبرير الوضعية التي صـــنعها المستعمرون البيض لشعوب إفريقيا، وهي " **الأفارقـــة هـــم عبيد بالسليقة** " و "**الزنجي هو الشخص الذي لاتاريخ له** " و "تاريخ إفريقيا ليس أكثر مـــن امتداد لتاريخ أوروبا والعالم الجديد " و "**أن أي محاولة للرجوع إلى تـــاريخ إفريقيا قبل بدء الكشوف الأوروبية للقارة هي محاولة للرجـــوع إلى عـــالم الخرافة الذي لافائدة منه** ".

وتوالت هذه التبريرات الرامية إلى استعباد إفريقيا، والتعجيل ببـــسط هيمنة الأوروبيين البيض على إفريقيا، ولذلك قد يبدو من المفيد إلقاء الـــضوء على القوى الاستعمارية التي بسطت نفوذها على القارة الإفريقية وهي:

- بريطانيا،
- فرنسا،
- بلجيكا،
- البرتغال،
- إسبانيا.

وإذا كان لكل من هذه القوى المستعمرة منهجها الخاص في المرامـــي التي تسعى إليها من الاستعمار والسيطرة، والاستغلال، والرقعة المستعمرة، إلا أن قاسمها المشترك هو ما تحققه هذه المستعمرات في نهاية المطاف من مرد ودية لصالح خزائن الغزاة المستعمرين.

المبحث الأول

الاستعمار البريطاني

اجتاح الاستعمار البريطاني إفريقيا في نهاية القرن التاسع عشر، حين أخذت دول شمال أوروبا تتسابق في رفع أعلامها على مناطق إفريقيا، وكان رواد هذه الموجات الاستعمارية يحدوهم امتلاك أكبر مساحات ممكنة في القارة. وكان حلم(رو دس)داعية الاستعمار البريطاني إقامة ممتلكات بريطانية تمتد من شمال إفريقيا بطول حوض النيل حتى رأس الرجاء الصالح.

لذلك فإن قوام المستعمرات البريطانية تركز حول هذا الخط الوهمي، ولما تحررت إفريقيا العربية المسلمة في الشمال من ربقة الاستعمار، بقي الشق البريطاني من مستعمراتها في شرق إفريقيا ووسطها. ولم يرتفع العلم البريطاني في غرب إفريقيا إلا في بعض البقاع الساحلية فكان أشبه بالخلجان الداخلة في كتلة المستعمرات الفرنسية.

وقد اتبعت السياسة البريطانية أسلوبا فريدا في حكمها لمستعمراتها في إفريقيا، فأوجدت ما أسمته نظام **مستعمرات التاج**، حيث يعين لكل مستعمرة حاكم يستعين به في إدارة الإقليم بمجلس تشريعي يختاره لنفسه من بين الموظفين البريطانيين وبعض غير الرسميين، وقد يتم شبه انتخاب تغيير الرسميين هولاء، ولكن أيا كانت درجة الانتخاب فإن للحاكم السلطة المطلقة وصوته يرجّح كافة الأصوات.[1]

---

(1) إفريقيا وزاء التصحر، مرجع سبق ذكره.

إلى جانب نظام **مستعمرات التاج**، ابتدع الاستعمار البريطاني نمطا آخر من **نظم الحكم** (**arbitre**) غير المباشر. ويطبق هذا النظام غير المباشر في المناطق التي يصعب فيها التغلب على الشعور القومي ويتعذر إتباع أسلوب الحكم (arbitre) المباشر، ومهمة هذا النمط غير المباشر أن يعهد بمسائل الإدارة المحلية للمواطنين من زعماء القبائل أو الأمراء، مع إخضاعهم لإشراف المسئولين البريطانيين.

إن الاستعمار البريطاني وقد شعر بهذه المظاهر جميعها، حاول في الماضي جاهدا أن يعد نفسه لكل الاحتمالات المختلفة. فقامت وزارة المستعمرات – آنذاك – بترسيم الخطط وحشد الجهود لمواجهة الانتفاضات الإفريقية المتزايدة الانتشار في إفريقيا. وهي تعتبر سنة (1960م) حرجا لها، ففي هذه السنة حدثت تغيرات جوهرية في كثير من هذه القطاعات. ففي هذا التاريخ حدد لمنح نيجيريا نظاما من الحكم (arbitre) الذاتي، كل ذلك حتى تتمكن بريطانيا من تخفيف حدة المطالبة بالاستقلال الكامل. أما إقليمي الكاميرون والصومال الإيطالي اللذين كانا خاضعين لوصاية الأمم المتحدة فقد حصل كل منهما على استقلاله في نفس السنة.

وبعد حصول الصومال الإيطالي على استقلاله تأثر بذلك إقليم الصومال البريطاني بالنسبة لمطالبة الصوماليين بوحدة الصومال الكبير، كما أن مشروع الحكم (arbitre) الذاتي لنيجيريا ليس إلا محاولة لتخفيف وقع استقلال الكاميرون المتاخم له.

وقد تنبأ المستر **بات سيسل**، السكرتير التنفيذي **لمؤتمر الشعوب الإفريقية**، بحدوث حرب سلبية ضد الحكم (arbitre) البريطاني في إفريقيا،

وخاصة في اتحاد وسط إفريقيا لتخليص **روديسيا ونياسالاند** من السيطرة البريطانية، وأنه سوف يزاح الستار عن الخدعة البريطانية التي أقامت من أجلها هذا الاتحاد.

وكانت بريطانيا قد واجهتها مشكلة رئيسية أساسية، هي مشكلة المناطق ذات المجتمعات متعددة العناصر، والاتجاهات المتعارضة التي تسود التيارات السياسية فيها. ولذلك فقد أزمعت وزارة المستعمرات تشكيل لجنة واسعة السلطات لبحث وسائل الإصلاح في **الاتحاد الفدرالي** الزائف سنة (1960م)، بحيث تقرب بين وجهات النظر المختلفة، وتستر النوايا العنصرية المقيتة التي تستقر في نفوس المستوطنين البريطانيين في روديسيا الجنوبية والهادفة إلى التسلط على ذلك الاتحاد من هذه الأساليب الخادعة ما يتردد في دوائر **وستمنستر** من السخط على **سالزبرى** (عاصمة روديسيا الجنوبية) واتجاهات **سيروى ونسكي** رئيس حكومة الاتحاد وتهديده بالمضي في سبيله بمفرده إذا ما عارضته حكومة لندن.

ونفس المشكلة تثور في كينيا، وإن كان عنفها لم يصل إلى درجة شديدة، ولكن الاتجاهات تظهر من ترشيح السير **هيوفوت** (حاكم قبرص السابق)حاكما عاما في كينيا، وهو معروف بقسوته وشدة بطشه. بالإضافة إلى إصرار بريطانيا على نفي وتشريد زعماء الحركة القومية في كينيا، واستمرار وضع **جومو كينياتا** الزعيم الإفريقي الكبير تحت المراقبة الشديدة بالرغم من انقضاء مدة عقوبته.

وحتى تجيد بريطانيا لعبتها المعروفة أوعزت إلى نفر من حزب العمال المعارض. بتوجيه النقد الشديد للحكومة بسبب هذه الإجراءات، حتى تمسك

العصا من منتصفها، وكأن حزب العمال لم يكن في الحكم (arbitre) خلال معركة الماو ماو والقتل والتشريد الذي عاناه الإفريقيون لم يكن على أيدي هذا الحزب.

والجدير بالملاحظة، أن علماء التطور الاستعماري قد قسموا القارة الإفريقية فيما دون الصحراء إلى طرفين:طرف تكون فيه الغلبة لنظام من الحكم (arbitre) الإفريقي الخالص، تسود فيه الغالبية الإفريقية الكاسحة، بسبب القلة المتناهية لتعداد الأوروبيين. وطرف ثان تكون فيه السيادة للرجل الأبيض، الذي تتغلب قوته الفعلية بما يفرضه لنفسه من مميزات على الثروة الفعلية للإفريقيين، ويتحقق نظام حكم الرجل الأبيض. وكان هذا التقسيم قد **وضع له خط وهمي يبدأ من موزمبيق على المحيط الهندي فيتجه نحو الشمال مستوعبا اتحاد وسط إفريقيا. ثم يتجه نحو الجنوب فيتطابق مع حدود اتحاد جنوب إفريقيا، ويتجه بعد ذلك إلى الشمال، متضمنا إقليم جنوب غرب إفريقيا حتى ينتهي على المحيط الأطلسي.**

وقد كانت المستعمرات البريطانية في إفريقيا ممتدة حسب التقابل الجغرافي والتشابه في المعاناة، ففي **شرق إفريقيا**، كانت أوغندة وكينيا، وتخرج منها **تنجانقا** باعتبارها كانت **نظام وصاية الأمم المتحدة**.[1] أما في **وسط إفريقيا**، فيشمل وقتها **الاتحاد الفدرالي** بين **روديسيا ونياسالاند**، ويضم إليه للتشابه أقاليم الحماية الثلاثة في **بتشوانالاند**، و **سوزاي لاند**، و **باسوتولاند**. أما **غرب إفريقيا**، فيشمل نيجيريا، وسيراليون، وغامبيا، ويخرج عنه

(1) انظر في الملاحق اتفاقية نظام وصاية الأمم المتحدة الخاصة بتنجانيقا.

الكاميرون البريطاني، و**الصومال** البريطاني، الذي هو الآخر يخضع إلى **نظام وصاية الأمم المتحدة**.

وقد أخذت رياح العنف تجتاح الحزام الأوسط في إفريقيا، ففي بداية سنة (1959م)، انبعثت الانتفاضات من الكونغو البلجيكي، أعقبته ثورة في الكونغو الفرنسي، و لم تلبث بعد ذلك أن اندفعت **نياسالاند** في اضطرابات عارمة. وليس ثمة شك في أن الرابطة بين هذه الانتفاضات جميعا أكثر من مجرد الدعوة القومية الإفريقية الصاعدة. وخشية من الثورة الإفريقية ابتدع الاستعمار البريطاني نظام تفرض فيه السيادة الأوروبية، وهكذا، أجبرت **نياسالاند** على الدخول في اتحاد فدرالي مع روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية، حتى تتحقق بذلك الغلبة للبيض الكثيري العدد في روديسيا الجنوبية والمسيطر على مقدراتها.[1]

وقامت حكومة **الاتحاد الفدرالي** بحشدها للقوات العسكرية، من روديسيا الجنوبية، قوات من الجنود البيض المستوطنين بهدف إجهاض مقاومة المارد الإفريقي المعارض في **نياسالاند**، وأعلنت حالة الطوارئ وتم إلقاء القبض على الزعيم (**هاستنجز باندا**) وعدد كبير من زعماء حزب المؤتمر، خاصة إذا علمنا أن هناك دفع قوي حدث من مؤتمري: أكرا (**غانا**)، والقاهرة(**مصر**)، أكسب الدعوة الإفريقية زخما ثوريا هاما، إضافة إلى النداءات التي كانت تحث على طرد المستعمر الدخيل من القارة الإفريقية.

---

(1) صلاح ضبري، إفريقيا وراء الصحراء، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني

الاستعمار الفرنسي في إفريقيا

لا يختلف الاستعمار الأوروبي عن الاستعمار البريطاني في سعيه استعباد الآخرين وإذلالهم والاستحواذ على ثرواتهم الطبيعية، ومن حقد عنصري وجشع استعماري لم تلبث أن هزمت بواسطة كفاح إفريقيا من أجل تحرير نفسها من كل أنواع الرق والاستعباد. على أن ما ميّز الاستعمار الأوروبي عن غيره هو محاولته للشعوب التي يستعمرها إذابة شخصيتها، وطمس معالمها، والقضاء على تراثها، وبالتالي، ربط تلك الشعوب المغلوبة بعجلته المستغلة المستبّدة، وتجعل من حضارته الزائفة قدسية ترتفع إلى مرتبة التأله.

والاستعمار الفرنسي في إفريقيا شأن كل الغزاة المتسلطين مارس هو الآخر أفظع الجرائم المنكرة لكل معاني الإنسانية وإعلاء جميع أساليب الوحشية والبطش والتنكيل. وقد تميز الاستعمار الفرنسي بالإسراف الشديد في وسائل التعذيب والإبادة الجماعية للإنسان كما حدث في الجزائر، وانحدار بالقيم التي تواضع البشر على احترامها، والتي لم يملك الاستعمار في أبشع صوره إلا التسليم بجوانب منها.

إن السياسة التي تفرّد بها الاستعمار الفرنسي عن الاستعماريين الإنجليزي والبلجيكي أطلقت عليها فرنسا سياسة **التشابه** (assimilation) ومعناها أن الهدف الأساسي لهذه السياسة وهي الحكم (arbitre) الفرنسي ليس تنميّة النظم النيابية التي يمكن تحقيق قدر من الحكم (arbitre) الذاتي

بواسطتها، مع الإبقاء على رابطة على نحو ما بين القوة المستعمرة(**بكسر الراء**)، والإقليم المستعمر(**بفتح الراء**)، بل إن الهدف هو إدماج تلك المناطق بالشعب الفرنسي، في وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية، وخاصة في مظاهر ثقافية وفكرية ومذهبية واحدة، بصورة مشوهة مصبوغة بالصبغة الفرنسية المقيتة.

وانطلاقا من هذه السياسة، حاربت فرنسا أية محاولة لدرس اللغات أو الثقافات الإفريقية، ودمرت ونكّلت بكل السبل جميع معالم التراث الإفريقي القديم، وهدف الإدارة الاستعمارية الفرنسية من ذلك هو خلق رجال فرنسيين من الإفريقيين، أو كما وضعها الخبير الاستعماري(**و. ب. ممفورد**)، تعليم الإفريقيين كيف يصبحون فرنسيين.

ويصف لنا (**كوكسن**)، الكاتب الإنجليزي الحياة التي تسود في بقعة من تلك البقاع، في الكونغو الفرنسي فيقول:" **وهكذا ترقد الكونغو الفرنسية في الأدغال، ويعيش فيها المستوطنون الفرنسيون وزوجاتهم الإفريقيات وأبناؤهم المولدين، بجانب سائر الوطنيين، في حياة ترسف في هوّة الفقر، يحلمون بشواطئ السين واللوار التي لن يروها ثانية** ".

وقد بدأ الاستعمار الفرنسي في منتصف القرن التاسع عشر، وبلغ أوجه سنة (1871م)، حين انتشرت القوات الفرنسية داخل إفريقيا آتية من الشمال، ورفعت العلم المثلث الألوان على مساحات واسعة شملت الشطر الغربي للقارة، وامتدت شباكها الأخطبوطية جنوبا حتى أطلت على خليج غينيا. و لم تلق فرنسا أي اهتمام للثمن الذي دفعته غاليا في سبيل سياقها مع سائر القوى الاستعمارية في توسيع الرقعة الخاضعة لها وقاومت الشعوب

الأبية، وقاتلت مملكة داهومي الباسلة كمثال، قتالا عنيفا استمر حتى سنة (1893م).

وبعد **مؤتمر برلين** الذي حدد القواعد التي يسير عليها الاستعمار الأوروبي في إفريقيا، بدأت فرنسا تمد سلطانها في إفريقيا الوسطى، وأرسلت عميلها الأول (**سافورنان دي برازا**) إلى **نهر الكونغو**، وقد تم لها التسلط بمعونته على ممتلكات **الغابون، والكونغو الوسطى، وأوبانجي شاري، وتشاد.** وكان هذا المغامر الفرنسي هو نظير (**ستانلي**) البريطاني، ووضع (**سافورنان**) يده على الجزء الواقع شمال نهر الكونغو، باسم الجمهورية الفرنسية.

وتجدر الملاحظة أن مساحة المستعمرات الفرنسية في إفريقيا تبلغ أضعاف مساحة المستعمرات البريطانية. فتبلغ مساحة إفريقيا الغربية الفرنسية حوالي (1.850,000كلم^2)، وتغطي إفريقيا الاستوائية حوالي مليون كيلومتر مربع آخر. وإفريقيا الغربية الفرنسية تمتد من داكار غربا حتى بحيرة تشاد شرقا، ومن الصحراء شمالا حتى خليج غينيا جنوبا، طولها من الشرق إلى الغرب أكثر من (2000 كلم^2)، ومن الشمال إلى الجنوب حوالي (1500كلم^2). وتعداد غرب إفريقيا الفرنسية لا يتجاوز (18.000,000نسمة) يعيشون في مساحة تبلغ سدس سياحة إفريقيا كلها، ولكن أكثر من ثلثها صحارى تتناثر فيها جماعات قليلة من السكان.

أما إفريقيا الاستوائية الفرنسية، فعلى الرغم من شساعة مساحتها، فقد أهملها الفرنسيون، وتعطلت ثرواتها الطبيعية الكثيرة، وانحدرت حالة الرخاء التي كان عليها أهلها قبل الاستعمار الفرنسي، وقد اتبعت فرنسا في

مستعمراتها السياسية التي هدفت بها إلى إذابة الإفريقيين، وصهرهم إلى مواطنين فرنسيين.

ولكن بمرور الأيام خيّبت تلك السياسة الآمال التي كان يطمح إليها الفرنسيين، فلم يأت بالنتائج المرجوة منه، فقد سادت فترة من الركود القومي واستطاعت لذلك الإدارة الاستعمارية أن تقيم بعض المنشآت العامة، وأن تكشف بعض الموارد الاقتصادية الكبيرة. وفتحت فرنسا الطريق أمام بعض الأفارقة، وإن كان عددهم قليلا نسبيا للتدرج في التعلم، حتى أنها أتاحت للبعض منهم الوصول إلى مناصب رفيعة في الجمعية الوطنية وفي وزارة المستعمرات.

وإذا كان الهدف الرئيسي للسياسة الفرنسية هو تحقيق التشابه بالمفهوم الذي سبق ذكره، فقد ثبت في نهاية القرن الماضي أن استيعاب الملايين من الإفريقيين، و"**فرنستهم**" أمر يتطلب الكثير من الجهد والوقت الطويل، لذلك عدلت فرنسا من فكرة التشابه، ووضعت بدلا عنها فكرة **الانضمام** (association) وبموجبها تختار فرنسا فئة من الإفريقيين لتكون منهم طبقة فرنسية الثقافة والمشرب، وهذه الحالة تنطبق بصورة حتمية وقاسية على الجزائر، حتى يكونوا رسلها إلى جميع الشعوب الإفريقية، ويعاونوا الفرنسيين الرسميين في تحقيق المرحلة التالية من سياسة التشابه الكامل.

وقد بلغت المستعمرات الفرنسية حالة سيئة، نتيجة للسياسة الاستعمارية التي مارستها فرنسا وذلك قبل الحرب العالمية الثانية. فكانت الإدارة الاقتصادية في أيدي الفرنسيين ووقفا عليهم، والثروات الاقتصادية إما مهملة وإما مستغلة لصالح الفرنسيين وحدهم، وحرمت الصناعات، ووضعت

النظم الجمركية التي تفل سيادة نظام الاحتكار الفرنسي المبني على الرشوة والفساد.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية سنة (1939م) و لم تلبث فرنسا أن تمرغ أنفها في تراب أحذية النازية، واستبكى الفرنسيون حريتهم التي سحقت في الوحل. ووقف الإفريقيون في المستعمرات الفرنسية إلى جانب جلادي الأمس، ينصرونهم في قوة وفي ثقة وتطلع إلى مستقبل تتدعم فيه مبادئ الحرية والمساواة.

وانتهت الحرب، وجاء وقت الجزاء والوفاء بالوعود، وعقد مؤتمر برازافيل في فبراير سنة (1944م)، وبذلت فيه فرنسا ما بذلت من وعود، مؤكدة عرفانها المزيف بالفضل الذي أظهرته الشعوب الإفريقية، وصدرت توصيات ذلك المؤتمر، ترسم القواعد التي يتعين على الاستعمار الفرنسي أن يلتزم بها في نهجه الجديد تجاه الأقاليم الإفريقية.

وفي تمثيلية هزلية طرح الرئيس الفرنسي آنذاك **شارل ديغول** دستور جمهوريته الجديد على استفتاء في المناطق والأقاليم، وموورست كل الضغوط لتأتي نتائج الاستفتاء حسبما يهوى ديغول وسياسته الاستعمارية، واستثنى من ذلك إقليم غينيا، وكانت أول النتائج المدوية في نتيجة استفتاء غينيا، وهي أن الشعب يرفض ذلك الدستور، ويفضل الاستقلال على كل شيء، وأعلنت غينيا استقلالها في نهاية سنة (1958م).

ولكن شعوب سائر الأقاليم، لم يقدر لها أن تعبر عن رأيها في حرية، فظهرت نتائج الاستفتاء في سائر المناطق، تقبل دستور الجمهورية الخامسة تحت اسم" **المجموعة الفرنسية** ".

وأعلنت المجموعة الفرنسية مكوّنة من:

- فرنسا، الجزائر، الصحراء، أقاليم وراء البحار(المارتينيك، جوادلوب، غويانا، ريونيون)،
- **خمسة أقاليم** محتفظة بوضعها المستعمرات:الصومال الفرنسي، الكاميرون، كاليدونيا الجديدة، بولينيس، سانت بيير، ميكويلون،
- **اثنتي عشرة جمهورية** حصلت على استقلال داخل المجموعة الفرنسية:موريتانيا، السنغال، السودان، فولتا، ساحل العاج، الداهومي، النيجر، تشاد، إفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، مدغشقر.[1]

---

[1] صلاح ضبري، **إفريقيا وراء الصحراء**، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث

الاستعمار البلجيكي والبرتغالي والإسباني في إفريقيا

بعد أن تكلمنا عن الاستعمار البريطاني والفرنسي في القارة الإفريقية وسباقهما المحموم في الاستيلاء على أجزاء أخرى من القارة وتمزيقها، لم يمنع دولا أخرى من الالتحاق بركب المستعمرين مثل: إسبانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وبالتالي، الحصول على فتات المائدة.

فإسبانيا، يبدو أنها كانت تحنّ إلى مجدها الماضي الذي بادت شراعه، يوم كان هناك أسطول بحري، ومحاكم تفتيش، تعذب وتحرق من تشاء، وهكذا، احتلت شطرا من الصحراء إلى الغرب من شمال القارة، واستبقت قطعة ضئيلة من **خليج غينيا** تقابلها بعض الجزر المتناثرة هناك، وانحدرت إسبانيا، وجذبت معها في انحدارها هذين الإقليمين البائسين، فاحتجبت عنهما شمس الحياة، كما احتجبت عن إسبانيا نفسها.

أما **البرتغال**، فهي قد حظيت بشطرين متقابلين في الشرق وفي الغرب، تتسع رحابهما حتى ليوشكا أن يلتقيا، إلا من منطقة انتزعها الاستعمار البريطاني. وللبرتغال مع إفريقيا تاريخ، فهي دقت بابها في منتصف القرن الخامس عشر، وانكسرت وتحطمت مراكبها حين تصدى لها العرب ذودا عن إخوانهم في شرق افر يقيا. وأعدت الكرة من الشرق ومن الغرب، وانكسرت وهزمت، واكتفت أخيرا بأن تمتهن التجارة مع ممالك القارة، واستمر بها الحال كذلك، ونالت من المأدبة الاستعمارية إقليمي موزمبيق وأنغولا، وكما انحدرت

إسبانيا تهاوت أيضا البرتغال، و لم تستطع أن تستغل ما كسبت من مكاسب وكتمت كل محاولة للتحرر الفكري أو الثقافي في إقليمها.

أما **بلجيكا**، فإنها لمتاخمتها فرنسا وبريطانيا، كانت أسرع وأوضح، واختارت إقليما يتاخم أقاليم فرنسا وبريطانيا وإفريقيا، فاستولت على الكونغو، ولكن أبناءه دافعوا ببسالة عن بلادهم قرابة ثلاثين سنة، إلا أن موازين القوى- آنذاك- كانت لصالح الغزاة، وبالتالي، تمكنوا من السيطرة على الكونغو، واتخذ ملك بلجيكا وقتها من إقليم الكونغو إقطاعية له، يديرها لحسابه، وأثرى عن طريقها أكبر ثراء، وعامل أهلها بكل قسوة ووحشية، وكانت نهاية المطاف أن أوصى بها ذلك الملك لتئول من بعده إلى الدولة، التي لم تفعل أكثر من تحويل هذه المكاسب من جيب الملك الخاص، إلى جيوب آخرين مستغلين من أصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى عابرة القارات.

وسنحاول إلقاء الضوء على استعمار هذه الدول بسبب الخصائص التي تجمعهم، فهي **أولا** ليست من القوى الكبرى، ولا تحتل رقعات شاسعة، ثم **إنها** جميعا لم تحاول إدخال مدنية أو حضارة إلى الأقاليم التي استعمرتها.

المطلب الأول

الاستعمار البلجيكي في الكونغو

سمي الكونغو البلجيكي نسبة للدولة التي استعمرته وهي بلجيكا. تبلغ مساحته قرابة المليونين من الكيلومترات المربعة، أي حوالي ثمانين ضعفا لحجم بلجيكا التي تتحكم في مصيره وتستنفد موارده.

ويطل الكونغو على المحيط الأطلسي بساحل يمتد عشرين ميلا يقع غالبه شمال نهر الكونغو، الذي يعتبر أطول نهر في إفريقيا وراء الصحراء، وترتفع في الكونغو بضعة جبال تعتبر أعلى جبال في إفريقيا كلها، وتمتد الغابات في الكونغو فتشمل مساحات واسعة، كما يتميز أهلها بالطول في أجسامهم.

ومناظر الكونغو تشبه مناظر سويسرا، فهي ساحرة، وفاتنة، تجمع بين البحيرات والجبال في صورة واحدة جميلة، وتعتبر بحيرة (**كيفو**) أكثر البحيرات ارتفاعا في وسط إفريقيا فتعلو على سطح البحر بمقدار خمسة آلاف قدم تقريبا وهي مقصد المصطافين الذين تجذبهم بموقعها الممتاز.

ووفق المخطط الاستعماري البلجيكي، يحدّ الكونغو من الجنوب مستعمرة أنغولا البرتغالية، ومن الشمال مستعمرة (**كابيندا**) البرتغالية أيضا، ومن الغرب جمهورية الكونغو الداخلة في المجموعة الفرنسية، ويمتد خليج الكونغو في القارة داخلا بمصب النهر الكبير، وينشطر إلى شطرين رئيسيين، **الشطر الأول** هو **نهر الأوبانجي امبوبو** الذي يستمر فيصلا للحدود مع الكونغو الفرنسي وإفريقيا الوسطى حتى حدود السودان، **والشطر الثاني** هو **نهر لوالابا**، الذي ينحرف نحو جنوب الشرق مخترقا مدينة (**ستا نلي فيل**) حتى يصل إلى منطقة(**كاتنغا**) في الجنوب. ويحد الإقليم من الشرق مجموعة المستعمرات البريطانية في أوغندة، وتنجانيقا (**تحت الوصاية الدولية tutelle internationale**) وروديسيا الشمالية.

وقد قاوم الكنغوليين الاستعمار البلجيكي بضراوة، واستطاع أهله الصمود أمام الغزاة، بل كان الإمبراطور الكنغولي (**مسيري**)، مبعث رعب

للرجل الأبيض طيلة ثلاثين عاما من القتال بين سنة (1850م) حتى سنة (1880م).

وقد بدأ الاستعمار البلجيكي في الكونغو منذ سنة (1879م) حين وصلت أول بعثة كشفية في منتصف غشت من نفس السنة، تحت قيادة (**هنري مورتون ستا نلي**)، المغامر متعدد الجنسيات[1].

وكان استعمار بلجيكا للكونغو يعود إلى قضية شخصية للملك ليوبولد الثاني، وخلفيتها أن المغامر (ستا نلي) **الكوكبي عابر القارات**، استطاع بدهائه أن يقنع الملك بأهمية هذه البقعة وما تحويه من ثروات طبيعية جديرة بالاهتمام.[2]

ونجح ليوبولد الثاني في مهمته، وارتفع علم بلجيكا على بضعة مواضع في الكونغو باسم شركة الكونغو العالمية. وقد تردّدت بريطانيا وفرنسا في الاعتراف بنشاط بلجيكا المنافس لهما في إفريقيا، واشترطت فرنسا أن تمنح ميزات تجارية مقابل اعترافها. وقتها لجأ ليوبولد الثاني إلى الرئيس الأمريكي **آرثر**، بواسطة مساعي مستشاره المغامر **ستا نلي**، وتمكن من الحصول على تأييد الولايات المتحدة سنة (1884م) باعتبار علم شركة الكونغو البلجيكية علما صديقا. وتوالى بعد ذلك اعتراف سائر الدول الاستعمارية، وأعلنت دولة

---

(1) كان ستا نلي بريطانيا في أصله، واشترك في الحرب الأهلية الأمريكية، وثبت فشله، فانصرف بعد ذلك إلى المغامرات الكشفية في إفريقيا، وانسلخ من الجنسية الأمريكية واحتضنته بلجيكا، واختصه الملك البلجيكي ليوبولد الثاني بالكثير من الرعاية. (**إفريقيا وراء الصحراء**)، مرجع سابق.

(2) كتب ستا نلي سنة (1795م) محاولا إثارة اهتما الشعب البريطاني بالكونغو قائلا:" يمكنني أن أصور لكم(الرأي العام البريطاني) إن نهر الكونغو بالرغم من الشلالات التي تعترضه يمكن أن يستوعب كل المرور النهري داخل القارة. وإن هذا النهر هو أعظم طريق مائي في القارة الإفريقية".

الكونغو الجديدة الحرة، وفي سنة (1886م) أعلن أن ليوبولد الثاني، ملك بلجيكا والإمبراطورية الجديدة، وفي سنة (1889م) أوصى ليوبولد الثاني أن تؤول الكونغو بعد وفاته إلى مملكة بلجيكا، وقد كانت ملكية خاصة له.

المطلب الثاني

الاستعماران البرتغالي والأسباني

لعب الاستعماران البرتغالي والأسباني دورا تافها في السياسة الاستعمارية في إفريقيا، وكان هدفهما الأول هو الانحدار المستمر بالإقليم التي أتعسها الحظ بالوقوع تحت نفوذهما. وليس معنى ذلك أن القوى المستعمرة الأخرى ترتقي بالأقاليم التي تخضع لها، فهي بدورها تسعى إلى تخلفها في كل شيء، ولكن الفارق أن تلك القوى تتخلف بمستعمراتها حتى تظل لها السيادة، أما البرتغال وإسبانيا، فإنهما تنحدران بمستعمراتهما لمجرد الانحدار، ولأنه هو السائد في دولتيهما الأصلية ذاتها.

وكانت مستعمرات إسبانيا في غرب إفريقيا، هي الصحراء الغربية المنضمة لمنطقة ساحل الذهب(ريو أورو)، ومستعمرة غينيا الإسبانية وعدّة جزر أهمها فرناندوبو، وسبتة ومليلة، والجزر الجعفرية،التي لاتزال تحت الاحتلال الإسباني.[1]

أما المستعمرات البرتغالية، في موزمبيق وأنغولا فتبلغ مساحتهما معا قرابة (800) مليون كيلومتر مربع، وتعدادهما حوالي (9) ملايين إفريقي، وأهم

---

(1) للتوسع في الموضوع، انظر مؤلفنا حول نزاعات الحدود العربية، دار الفجر للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، ط1، سنة2004، مصر.

عمل اقتصادي قامت به البرتغال هو الخط الحديدي الذي يربط الأطلنطي بالمحيط الهندي وشيّدته برأسمال بريطاني.

ولا تختلف السياسة الاستعمارية الإسبانية والبرتغالية عن السياسة الفرنسية، من ناحية اعتبار المناطق جزءا من الوطن الأم. والإفريقيون فيه مواطنون، بشروط خاصة، أهمها معرفة اللغة الإسبانية أو البرتغالية، حديثا وليس كتابة، والهدف من ذلك تحريم الثقافة، وفي نفس الوقت استطاعة فهم الأوامر التي يلقيها عليهم السادة المستعمرون. ويقوم النظام الاقتصادي في هذه المستعمرات على **نظام السخرة**، في المزارع التي تعتبر جميعها مملوكة للبيض.

ويتّسم الاستعماران البرتغالي والإسباني بخاصيّة السريّة التي تحيط بها الدولتان مستعمراتهما، فلا يعرف العالم الخارجي عن أي من هذه المناطق أي شيء. ولكن بفضل القومية الإفريقية التي اشتعلت في كل مكان في إفريقيا، عجّلت باستقلال الدول الإفريقية.

المبحث الرابع

الإدارة الاستعمارية في ظل الوصاية الدولية
Tutelle Internationale

أدركت المجموعة الدولية ووعيا منها، أن تنظر إلى ظاهرة انفراد دولة بعينها بالتحكم في مصير شعب أو مجموعات من الشعوب تحت أي ستار من ادعاءات الإنسانية أو المدنية أو المساعدة، على أنه أمـــر لا يقبلـــه الـــضمير العالمي،ويتناف مع قواعد التـــضامن في المجتمـــع الـــدولي (communauté internationale)، ولهذا السبب طرحت فكرة الوصاية الدولية.

وانطلاقا من ذلك، تغيرت النظرة التقليدية التي كانـــت ســـائدة في الماضي، حيث كان السائد هو منطق سميث smith، أي الحرية الفردية المطلقة بين الأشخاص الطبيعيين، وانسحبت بدورها على الأشـــخاص المعنـــويين في المجموعة الدولية، فتم أن تترك الدول وشأنها فيما تراه وتقرره بشأن الشعوب، غير تلك الداخلة في المجتمع الـــدولي (communauté internationale) المعروف آنذاك، أين جعلت من تلك الشعوب مالا مباحا، يجوز الاســـتيلاء عليه وضمّه واستغلاله والتصرف فيه بجميع أنواع التصرف القانوني، من بيـــع وشراء وتنازل ورهن.

وهكذا، أصـــبحت نظـــرة المجتمـــع الـــدولي (communauté internationale) إلى علاقات الدول ذات القوة مع تلك الشعوب المغلوبة على أمرها، أنها علاقة لها قواعد تحكمها وتضبط أمورها،وأنهـــا إن قامـــت علاقات من التبعية فهي تبعية مؤقتة تتسم بخاصية الوظيفة الاجتماعية،وتـــسير

في طريق معين،وتخـــضع لإشـــراف المجتمـــع الـــدولي (communauté internationale) الذي تمارس تلك الدولة وظيفتها باسمه.

لذلك، سيكون من الأهمية بمكان أن نلقي الضوء على نظام الوصاية الدولية tutelle internationale، ونشأته، وخلفية عن تكوينه، ثم نتطـــرق إلى الهيئة التي تمارس الإشراف الدولي على نظام الوصاية، والتي خلق بصورته الحديثة مع مولدها وتطور في ظلّها ونعني بها " **منظمة الأمم المتحدة** " فنرى وجوه نشاطها من زاوية ارتباطها بإفريقيا والمشكلات الإفريقية، والأجهزة التي تعنى بتلك المشكلات.

المطلب الأول

الوصاية الدولية tutelle internationale..النشأة والتطور

كثيرا من النظم القانونية ما نشأ أصلا لحماية مصالح معينة ولجهـــات معينة، ثم إذا بها تتطور لتصبح في النهاية هي الرقيبة على تلك الجهات المهيمنة عليها، بل المقيدة لها في كثير من الأحوال. وكمثال على ذلك مجلس الدولة، في الدول التي تأخذ بنظام مجالس الدولة، فهو قد أنشئ في الأســـاس لحمايـــة السلطة التنفيذية من تسلط السلطة القضائية عليها والتحكم في قراراتها، ولكنه بمرور الأيام تطور فأصبح الرقيب على السلطة التنفيذية المقيّد لحريتها المطلقة، والحامي لمصالح الأفراد.

ودوليا، يشكل **نظام الوصاية** نفس هذا اللون من النظم القانونيـــة، فهو أثناء ابتداعه قد أقامته الدول الاستعمارية في الأساس ليكون كغطاء لهـــا وراء سلطاتها المطلقة، في ممارسة سيادتها غير المشروعة على أقاليم معينة، لكن **نظام الوصاية** تطور منذ نشأته في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ليتطور أكثر

بعد الحرب العالمية الثانية، وأحالته من ستار يخفي أغراض المستعمر، ويضفي عليها الطابع الشرعي، إلى جهاز فعال وقوي يرصد كل حركة من حركات المستعمر، ويحدد الوقت والأسلوب لإنهاء سلطانه على تلك الأقاليم.

وكانت قوات احتلال الحلفاء، بعد الحرب العالمية الأولى قد احتلت أقاليم المستعمرات الألمانية، وأجزاء من الإمبراطورية العثمانية، وأوضحت دول الحلفاء التي فرضت سلطانها على تلك الأقاليم بدعوى الاحتياطات العسكرية بغير سند قانوني لبقائها فيها. بل بدأت الدول التي كانت مستعمرة لها من قبل، تطالب بعودتها إلى سيادتها، بما لها من حقوق رتّبها لها القانون الدولي (droit international) التقليدي، القائم آنذاك.

وحتى تتفادى دول الحلفاء الاستعمارية تلك الأزمة القانونية، اتجهت إلى ابتداع نظام قانوني جديد. وكانت القواعد الأولى لإنشاء عصبة الأمم (société des natios) في مرحلة التصميم والصياغة، وبدأت الدول الاستعمارية المتحالفة تسوق أفكارا جديدة ورؤى تتضمن انتهاك الاستعمار الألماني لقواعد الإنسانية في الأقاليم التي كانت تحت إدارته. وأنه قد آن الأوان للأخذ بيد تلك الأقاليم حتى لاتعود للمعاناة ثانية، ورفعت يافطات عن المرامي الإنسانية والأهداف النبيلة لهذه المساعي، وتم ابتداع **نظام الوصاية الدولية tutelle internationale** وكان في ظاهره يعترف بتدويل المستعمرات الألمانية، ولكن في جوهره لم يعد أن يكون السيطرة التامة للدول المستعمرة.

وأنشئت عصبة الأمم، ونصت المادة (22) من ميثاقها على تعريف نظام الوصاية (MANDAT) وحددت أنواعه، ووافقت الدول القائمة

بالوصاية على تقديم تقاريرها إلى اللجنة الدائمة للوصاية الدولية التابعة لعصبة الأمم.[1]

(1) ولقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1966/10/27 بأغلبية 144 صوتا ضد صوتين وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت على قرار يقضي بإنهاء انتداب حكومة جنوب إفريقيا على إقليم جنوب غرب إفريقيا، ووضع الإقليم تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة. وقد ألغى هذا القرار من الناحية القانونية آخر ما بقي من نظام الانتداب. ويرجع الفضل في صدور هذا القرار إلى القوة التي تتمتع بها مجموعة الدول الأفرو ــ آسيوية في الأمم المتحدة بعد أن أن بلغ عددها55 دولة، وهذا القرار يستند إلى الآراء الاستشارية التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 1950 و1955 و 1956، التي أكدت فيها المحكمة أن انتداب جنوب غرب إفريقيا لا يزال قائما وأن الأمم المتحدة قد آلت إليها وظائف الرقابة التي كان يباشرها مجلس عصبة الأمم (société des natios) المتحدة على الدول المنتدبة. وقد بدأت في 21 أبريل1967 اجتماعات الدورة الخاصة للجمعية العامة، وعلى رأس المسائل التي يشمل عليها جدول أعمالها، كيفية تنفيذ قرار الجمعية الصادر ففي 26 أكتوبروالخاص بإنهاء انتداب اتحاد جنوب إفريقيا على إقليم جنوب غرب إفريقيا. وهناك من يرى أن تنفيذ هذا القرار أن تعترضه عدة عقبات منها:

أولا: وضع إقليم جنوب غرب إفريقيا تحت الإشراف المباشر للأمم المتحدة ، وهذا بعد احراء سابقا على استفتاء شعب هذا الاقليم في نظام الحكم، واذا تم هذا الاستفتاء في حربة فإنه سيؤدي الى قيام حكومة متحررة تتلاقى حدودها مع أكبر معقل للتفرقة العنصرية،

ثانيا: أن استسلام اتحاد جنوب افريقيا لقرار الجمعية العامة يعني فقدانها لحلقة الاتصال بينها وبين الاستعمار البرتغالي الضامن لوجودها العنصري، لأن إقليم جنوب غرب افريقيا هو حلقة الاتصال بين بريتوريا وأنغولا،

ثالثا: أن حكومة جنوب افريقيا قد تجاهلت حتى الأن أكثر من (70) قرارا للجمعية العامة ومجلس الأمن المطالبةبإنهاء سياستها العنصرية، ولذلك فليس من المستبعد أن تبقى على موقفها بالنسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة الخاص بانهاء انتدابها على جنوب غرب افريقيا،

رابعا: تنفيذ هذا القرار يتوقف على استعداد مجلس الأمن للموافقة على قرارات رادعة تتضمن استخدام القوة لضمان تنفيذ قرار ادمعية العامة، وهو أمر يحوط به الشك، لأن بريطانيا اتسم موقفها بالغموض اثناء مناقشات الجمعية العامة التي انتهت بالقرار وامتنعت عن التصويت عليه، مما قد يحل على أنها قد تعمد الى عرقلة أي قرار فعال، وأن يدفعها حرصها على مصالحها في جنوب افريقيا الى استخدام حق الفيتو،

خامسا: أن هناك همسا بخصوص قدرة الأمم المتحدة المالية لإدارة الاقليم، حيث يقدر الخبراء نفقات هذه الادارة بنحو (128) مليون دولار، أي ضعف ميزانية الأمم المتحدة الحالية، وبالتالي، فإن إثارة هذه المشكلة في ضوء الأزمة المالية التي تواجهها الأمم المتحدة قد يكونله دور فعال فيما تقدم عليه المنظمة من احراءات تنفيذية(الدكتور/عبد العزيز سرحان، دروس المنظمات الدولية، مرجع سبق ذكره).

المطلب الثاني

الوصاية الدولية tutelle internationale وميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies)

عرف العالم من أقصاه إلى أدناه عقب الحرب العالمية الثانية. موجات من اليقظة السياسية اجتاحت بالخصوص شعوب آسيا وإفريقيا، وعمقها روح من القومية ومبادئ التحرر، دعمت من قوة وعيها السياسي، وبالتالي، وصول الكثير منها إلى الاستقلال السياسي والدخول في المجتمع الدولي (communauté internationale).

وهكذا، انبثقت فكرة الاهتمام الدولي بنظام الاستعمار، واتجه الاهتمام إلى تطوير فكرة **الوصاية الدولية tutelle internationale** وخلق تنظيم جديد للوصاية انطلاقا من التجارب الماضية، ويقوم على دعائم جديدة لمعنى الوصاية بوصفها التزام دولي يتحمله المجتمع الدولي (communauté internationale)، وجاء ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies) فتضمن البذرة الأولى لنظام الوصاية الدولية tutelle internationale ، الذي تطور على الوجه الذي هو عليه اليوم، و لم تخرج المبادئ التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies) عن المبادئ العامة التي كانت قد أعلن بموجبها نظام الوصاية في ظل عصبة الأمم (société des natios) من النهوض بالشعوب، وكفالة الحريات والمساواة.

وقد بينت المادة السابعة والسبعون من ميثاق الأمم المتحدة (chartes des nations unies) الأقاليم التي أخضعت لنظام الوصاية، حيث قررت سريانه على الأقاليم الآتية، بمقتضى اتفاقات وصاية:

- الأقاليم المشمولة بنظام الانتداب،[1]
- الأقاليم التي اقتطعت من دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية،
- الأقاليم التي تضعها في الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها.

أما تعيين أي الأقاليم من الفئات السالفة التي توضع تحت نظام الوصاية وطبقا لأي شروط، فذلك من شأن ما يعقد بعد من اتفاقات، وتحول نظام الوصاية الدولية tutelle internationale، من وظيفة استغلالية فردية مطلقة، إلى وظيفة دولية اجتماعية، تخضع للإشراف والتوجيه، واعترفت الدول الاستعمارية في الوثيقة، بمبدأ أساسي هو سيادة مصالح الشعوب الخاضعة لها على أية اعتبارات أخرى، وأن تلتزم القوى المذكورة بتحمل العبء المقدس في النهوض بتلك الشعوب، والتزمت على وجه الخصوص بأن تتطور بالأقاليم الموضوعة تحت إشرافها نحو الحكم (arbitre) الذاتي والاستقلال.[2]

---

(1) د. عبد العزيز سرحان، مرجع سبق ذكره.

(2) قررت الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة، بشأن وصول الأقاليم تحت الوصاية إلى الحكم الذاتي أو الاستقلال، القرار الآتي:

الجمعية العامة : بالإشارة إلى قرارها رقم 558 (دورة 6) في 18 يناير سنة 1952 والقرارات اللاحقة لها والمتصلة بنفس الموضوع،تدعو السلطات القائمة بالإدارة في الأقاليم تحت الوصاية كل فيما يخصها، أن تقدر الفترة الزمني التي يمكن لهذه الأقاليم فيها ممارسة الحكم الذاتي أو الاستقلال وتوصي أن تتخذ السلطات القائمة بالإدارة الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف في تاريخ مبكر.

وبعد بحثها للقسم الخامس من الجزء الأول من تقرير مجلس الوصاية:

- تلاحظ أنه بمقتضى الخطوات التي اتخذت،والتي يجب اتخاذها، بمعرفة السلطات القائمة بالإدارة وبالمشاورة مع الأمم المتحدة والأقاليم المعنية، فإن توجولاند تحت الإدارة الفرنسية،والكاميرون تحت الإدارة البريطانية وتحت الإدارة الفرنسية، والصومال تحت الإدارة الإيطالية، وسوما الغربية تحت إدارة نيوزلندة، هذه الأقاليم جميعها من المتوقع حصولها على أهداف نظام الوصاية المنصوص عليه في المادة 76 فقرة (ب)من ميثاق الأمم المتحدة وذلك سنة 1960.

المطلب الثالث

تطبيقات عملية لنظام الوصاية الدولية
tutelle internationale

تكلمنا فيما سبق عن نظام الوصاية الدولية tutelle internationale في ميثاق منظمة الأمم المتحدة (ONU)، الذي دفعت إليه ضرورة استشعرها المجتمع الدولي (communauté internationale)، قد انسحب بموجب قواعد إنشائه على جميع الأقاليم التي كانت تخضع لنظام الوصاية في ظل عصبة الأمم (société des natios) المتحدة. وقد رضخت الدول الوصية جميعها لهذه القاعدة فأبرمت اتفاقات خاصة للوصاية مع مجلس للوصاية، و لم يخرج عن تلك القاعدة غير اتحاد جنوب إفريقيا، الذي أصرّ بصدد وصايته على إقليم جنوب غرب إفريقيا على أن تظل القواعد التي تحكمه هي قواعد الوصاية القديمة التي كانت مطبقة في ظل عصبة الأمم. و لم يلتفت اتحاد جنوب إفريقيا إلى أي نداء للمنطق والعدالة، وفشلت جميع محاولات الأمم المتحدة-سابقا- إلى إرجاعه إلى حظيرة القانون.

والأقاليم المشمولة بالوصاية الدولية tutelle internationale في إفريقيا، جنوب الصحراء، هي: الكاميرون، توجلا ند (**البريطانية**)، تنجانيقا،

- تدعو السلطات المعنية القائمة بالإدارة، أن ترسم في شأن الأقاليم الأخرى المشمولة بالوصاية، أهدافا ومراحل محددة التواريخ في ميادين السياسة والاقتصاد والتطور الاجتماعي والتربوي لهذه الأقاليم، بقصد إقامة برامج للوصول بها إلى مرحلة الحكم الذاتي أو الاستقلال في أقرب وقت ممكن.
- تؤكد قراراتها أرقام 558 (دورة 6)، 1064 (د11)،1207 (د12) وقراراتها المتصلة بالموضوع ، وتحث السلطات القائمة بالإدارة مرة أخرى، أن تنفذ القواعد التي تضمنتها تلك القرارات.
- تطلب من السلطات القائمة بالإدارة أن تقدم تقاريرها للجمعية العامة في دورتها الرابعة عشرة، بشأن التقدم الذي حققته في تنفيذ هذا القرار.

توجولاند (**تحت الإدارة الفرنسية**)[1]، رواندا أوراندي (**تحت الإدارة البلجيكية**)، الصومال(**تحت الإدارة الإيطالية**).

فتوجلا ند، هي من الأمثلة البارزة للسياسة الاستعمارية القائمة على تفتيت الأقاليم الإفريقية إلى مناطق نفوذ بين الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا، وكان الإقليم المذكور من المستعمرات الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى، وكما حدث في سائر المستعمرات الألمانية دخلت جيوش الحليفتين، بريطانيا وفرنسا، إقليم توجلا ند واقتسمتاه فيما بينهما، وظلت كل دولة تتولى الشق الذي احتلته حتى قيام نظام الوصاية الدولية tutelle internationale في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأصبح الإقليمين داخلين تحت إشراف الأمم المتحدة.

وقد حدد مجلس الوصاية (conseil tutelle) تاريخا لاستقلال توجلا ند في فترة لا تتجاوز سنة (1960م)، بموجب قرار الجمعية العامة (assemblée générale) الخاص بإنهاء الوصاية على توجلا ند.

أما **الكاميرون**، بشقيه البريطاني والفرنسي، فقد واجه أسوأ مظاهر الاستبداد والتفتيت والتناحر، ومن سخريات الأيام أن تنتقل المهزلة الاستعمارية من مسرح الطبيعة في الإقليمين، إلى ميدان الأمم المتحدة وتتصارع النزعات الاستعمارية المتعارضة. وأنكر الاستعمار على شعب الكاميرون إحساسه بالوحدة، وبالروح القومية فيه، وعمل جهده المشترك (بين فرنسا وبريطانيا) على إبعاد كل إقليم عن الآخر وتنفيره منه، ونجحت الإدارة

---

(1) أعلن عن استقلال كل من توجولاند والكاميرون تحت الوصاية الفرنسية والصومال بشقيه تحت الإدارة الإيطالية والاستعمار البريطاني سنة 1960 .

البريطانية في تقسيمه إلى شطرين: الشطر الشمالي، بأن افتعلت فيه استفتاء زائفا سنة (1954م) أدخلته بموجبه في **اتحاد نيجيريا**. والشطر الثاني، احتفظت له بنظام الوحدة الفدرالية في **ارتباط فدرالي** مع نيجيريا أيضا.

أما **رواندا أوراندي**، فقد كان هذا الإقليم من المستعمرات الألمانية السابقة، ووكل نظام إدارته إلى السلطات البلجيكية سنة (1916م)، في أثناء **الحرب العالمية الأولى**، وحرصت بلجيكا على أن يظل الإقليم متخلفا سياسيا، حتى يمكن لها من استمرار وصايتها على الإدارة بموجب قانون سنة (1925م) والذي استمر بعد **اتفاقية الوصاية الدولية tutelle internationale** سنة (1949م).

أما إقليم **تنجانيقا**، فقد وضع تحت إشراف مجلس الوصاية (conseil tutelle) سنة (1946م) بموجب اتفاقية بين المجلس المذكور وحكومة المملكة المتحدة، وذلك تطبيقا لقواعد الوصاية الدولية tutelle internationale.[1] وقد تطور **نظام الحكم (arbitre)** في تنجانيقا خلال فترة الوصاية، بفضل الضغط المستمر الذي فرضه **مجلس الوصاية (conseil tutelle)** على الإدارة البريطانية. أما **الصومال** فقد تعرضنا له في وقت سابق بالتفصيل في هذا الكتاب عند التعرض للنزاع الصومالي- الأثيوبي.

---

(1) انظر نص اتفاقية الوصاية الدولية tutelle internationale الخاص بتنجانيقا في الملاحق المرفقة .